



## نص الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مراكش - 24 أكتوبر 2011

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَجَّهَنَا إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْعَالِيَةِ وَالْإِشْرَافِ وَالرَّحْمَةُ وَالْكَرَمُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَجَّهَنَا إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْعَالِيَةِ وَالْإِشْرَافِ وَالرَّحْمَةُ وَالْكَرَمُ»

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعترافنا بأن يحتضن المغرب الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تنعقد تحت رعايتنا السامية، لأول مرة، بالقارة الإفريقية، وبمدينة مراكش بالذات، ملتقى الحوار بين الحضارات.

ويسعدنا، في البداية، أن نرحب بجميع ضيوف المغرب الكرام، رؤساء وأعضاء وفود الدول الشقيقة والصديقة الأطراف في الاتفاقية، وبكافة المسؤولين الأميين، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، وكذا بمختلف فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما نتوجه بعبارات الإشادة بجهود هيئة الأمم المتحدة، وعلى رأسها أمينها العام، معالي السيد بان كي مون، التي ما فتئت تبذلها، بتنسيق مع الحكومة المغربية، لضمان الظروف الملائمة لنجاح هذا الملتقى الهام.

كما نعرب عن تقديرنا لأهمية المواضيع التي ستتطرق إليها هذه الدورة، خصوصا في جزئها رفيع المستوى، من مواصلة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما تفرضه من التزام بمكافحة الفساد، وتشجيع على الشفافية، وتعزيز للجهود الوضعية والدولية، المادفة للتصدي لهذه الآفة، والوقاية منها.

ويستمد هذا المؤتمر الأهمي أهميته، بصفة خاصة، من السياق الدولي الحافل بما تشهده مختلف مناطق العالم من تحولات عميقة، وبما يخامر شعوبها من تطورات وانتكارات ملحة، ولا سيما ما



يتعلق منها بتخليق الحياة العامة وتفعيل مبادئ المساءلة والمحاسبة، والشفافية والنزاهة والحكمة الجيدة.

فقد أضحت مسألة مكافحة الفساد في مقدمة الانشغالات الملحة للمواهبين. ذلك أن آفة الرشوة لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنصقة، بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية، متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود، ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في تعقد أنماطها وأشكالها.

كما أن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد، كأضرار معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية، تستدعي تضامير الجهود على المستوي الدولي، لرفع التحديات التي تفرجها آفة الرشوة، بكل تجلياتها المقيتة، وخصوصا في عرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك توخيا لتحقيق آمال الشعوب في التنمية الشاملة، وللتجاوب مع مطالبها في القضاء على بؤر الفقر والمشاغبة، من أجل تنمية بشرية متوازنة ومستدامة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد استشعرت المملكة المغربية، منذ وقت مبكر المخاطر الجسيمة للرشوة، فسارعت إلى جعل الوقاية من هذه الآفة ومحاربتها إحدى أولويات ورش الإصلاحات الديمقراطية والمؤسسية والحقوقية والتنمية والمجتمعية، والتربوية على قيم المواطنة الملتزمة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وترسيخ الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة. وكل ذلك ضمن المسار العام لدمقرطة الدولة والمجتمع، الذي تشهده بلادنا، في تلاحم بين العرش والشعب، وأخذ بالاختيارات الصائبة للانفتاح، واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي حديث، وتجاوب مع الدينامية الاجتماعية، وتفاعل مع التحولات الجهوية والدولية، بإرادة وهنية سيادية خالصة.

وقد توجت هذه الإصلاحات العميقة والمقدمة بالدمستور الجديد للمملكة لفاتح يوليوز 2011، الذي نال ثقة شعبية واسعة وتقدير دوليا كبيرا، اعتبارا لمضامينه الديمقراطية والمتقدمة التي كرسه هذه المبادئ والقيم والقواعد الكونية ورسخت خيار الحكامة الجيدة وريكة ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وارتقت بها إلى مكانة مبادئ دستورية، إلى جنب فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية وسيادة القانون والسلطة القضائية المستقلة.

كما أقر الدستور المغربي الجديد مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، على التشريعات الوطنية، مما سيعطي دفعة قوية للمسار المتواصل لملائمة المنظومة



القانونية لبلادنا مع التزاماتها الدولية، ولا سيما في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي توجد بلادنا في وضع متقدم، سواء من حيث المصادقة على أوقافها الدولية، أو من حيث إقرار تشريعات وخصية متقدمة وحديثة، واعتماد الآليات المتعارف عليها عالميا.

وكل ذلك ضمن مسار شاق وهويل، لا يعادل عدم وجود حدود لكماله، إلا قوة إرادة بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا، على السير فيه قدما إلى الأمام، ليلبغ مداه الأقصى، بمنظومة متكاملة وبمشاركة كل الفاعلين في ترسيخ النزاهة ومحاربة الفساد والرشوة بصفتها آفات خطيرة، منافية للقيم الروحية والمدنية ومعيقة للتنمية ومتعارضة مع الديمقراطية والحكمة الجيدة.

وقد كان من أحدث هذه القوانين والآليات المؤسسية إقرار بلادنا لتشريعات متقدمة للتحريم الشديد للفساد الانتخابي، وانتهاك حرمة الاقتراع، واعتماد المغرب دستوريا، وبوامة قانون حديث، للملاحقة المستقلة والمحايضة لانتخابات مجلس النواب، المزمع إجراؤها في 25 نونبر القادم، وذلك بمشاركة فعاليات المجتمع المدني، تجسيدا للإرادة الجماعية للأمة في انبثاق مؤسسات تمثيلية حقة.

كما تم تخصيص باب من الدستور لمبادئ الحكمة الجيدة وآليات النهوض بها، فضلا عن اعتماد مجموعة من المقتضيات الدستورية لتوحيد الشفافية والنزاهة، ومعاينة كل أشكال الانحراف في تدبير الأموال العمومية، واستغلال النفوذ، وتنازع المصالح، وذلك في إطار سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، المكفول بقضاء نزيه ومستقل ومتخصص.

وفي نفس السياق، فقد تم الارتقاء بالهيئة الوصية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، إلى مكانة مؤسسة دستورية قائمة الذات، وتعزيز صلاحياتها، بتحويلها مهام المبادرة والتنسيق والإشراف، وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وثقافة المرفق العام، وقيم المولخنة المسؤولة، كما تمت دسترة مجلس المنافسة، باعتباره آلية أساسية في مجال تكريس دولة القانون في مجال الأعمال.

ومن شأن هذه الإصلاحات الجوهرية أن تخلق دينامية جديدة على مستوى تفعيل المبادرات المقدامة، والبرامج الهادفة المتعددة، التي اتخذتها المملكة المغربية للتصدي للفساد، تعزيزا للاستراتيجية الوصية التي اعتمدها بلادنا في هذا المجال، والتي مكنت من وضع وتفعيل خطة متكاملة تدعم المنظومة الوصية للنزاهة والشفافية ومحاربة الرشوة.



أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد وفرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إحصاراً ملائماً للتشاور المثمر بين الدول الأحراف، حول الوسائل الناجعة، الكفيلة بمد جسور التعاون الدولي البناء بين كافة الدول بغية تفعيل التزاماتها في ترسيخ الشفافية والنزاهة وتقوية المساءلة والمحاسبة، وتكريس كل مقومات دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية والحكمة الجيدة.

وإذا كانت الدورات الثلاث السابقة للمؤتم قد عرفت بلورة تدريجية لاستراتيجية تنفيذ الاتفاقية الإجماعية لمكافحة الفساد، حيث اعتمدت الدورة الأخيرة للدوحة آلية الاستعراض الخاصة بتنفيذ الاتفاقية، فإنه يجدر بهذه الدورة الرابعة أن تولي مقاربة الوقاية من الرشوة والفساد أهميتهما الكبرى، وذلك انطلاقاً من التدابير الوقائية، التي تنص عليها بنود الاتفاقية، وبما يقتضيه الأمر من تكامل بين الآليات الوقائية والزجرية.

ولإضفاء المزيد من الدعم لهذا التوجه الاستراتيجي في محاربة الفساد، فإننا نعلن عن ترحيبنا بكل المبادرات الداعية إلى تشجيع باقي الدول على الانضمام إلى الاتفاقية، والانخراط الفعال في آلية استعراض تنفيذها.

ولا يفوتنا في هذا الصدد، أن نشيد بدور كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للإئماء، وبما يقدمانه من مساعدات تقنية وتكوينية، لفائدة الخبراء من مختلف الدول الأحراف في الاتفاقية ولا سيما في ما يتعلق بالآلية استعراض تنفيذ مقتضياتها.

كما نشم العمل الإيجابي الذي تقوم به مختلف الفعاليات من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، وهيئات المجتمع المدني المشاركين في التظاهرات الموازية لهذا المؤتمر، وخاصة الجمع العام للجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد، الذي انعقد مشمولاً برعايتنا السامية، خلال اليومين الماضيين هنا بمدينة مراكش، منوهين بما حققه من نتائج إيجابية، ومن تضافر دولي لجهود الهيئات الوصنية لرفع التحدي المصيري لترسيخ الحكمة الجيدة والديمقراطية وقيم المواطنة، وسيادة القانون، والنهوض بالتنمية، وصيانة كرامة الإنسان وحرمة الأوطان.



أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

من منطلق نضرتنا الاستشرافية للمستقبل، والوعي بالتداعيات الوخيمة لآفة الفساد، ويهدف تفعيل أمثل وأوسع لمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإننا ندعو إلى إقامة تحالف دولي لأصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك لتوسيع دائرة التصديق والانضمام الدولي، في أفق تحقيق عالمية هذه الاتفاقية.

وسيبدل المغرب قصارى جهوده، خلال فترة رئاسته للمؤتمر في السنتين المقبلتين، من أجل العمل على تشجيع تعميم تصديق وانضمام مختلف الدول إلى هذه الاتفاقية الدولية البالغة الأهمية والتصديق عليها والتوعية بما تكتسبه من أبعاد عالمية وإنسانية. وفي نفس السياق، وانطلاقاً من اقتناعنا بأهمية المساعدة التقنية في ميادين الوقاية من الفساد ومكافحته، فإننا نحث على دعم جهود صندوق الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة، والعدالة الجنائية.

كما نعتقد أنه آن الأوان لإحداث مرصد دولي لكهاقر الفساد يتكفل بتجميع المعلومات وتحليلها، وتدوين الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الرشوة، ووضعها رهن إشارة الدول الأكراف للاستفادة منها، في برامجها الوضنية الوقائية، بغية مواكبة مجهودات هذه الدول، ودعم برامجها الإصلاحية في مجال تصديق بنود الاتفاقية الأممية.

وتنعم مقترحنا هذه من اقتناعنا الراسخ بجدوى العمل الدولي المتعدد الأكراف، المبني على تضافر الجهود وتكامل الخبرات، مما يتطلب تعبئة مختلف الآليات المؤسسية والقانونية والتواصلية والتحسيسية، ودعم البرامج الوضنية الشمولية، بما فيها البرامج التربوية والتعليمية، والمساهمة الفعالة لمختلف هيئات وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال الحرقة والمسؤولية، كشريك رئيسي في الحد من آفة الفساد، والتصدي لنعكساته السلبية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر هذا المؤتمر الأممي محطة هامة، تنضاف إلى ما تحقق من نجاحات في مجال تصديق التدابير والآليات الكفيلة بالتصدي للرشوة ومحادرة الفساد.



كما أن " إعلان مراكش حول التدابير الوقائية ضد الفساد " الذي سيتم اعتماده خلال هذه الدورة، سيكون إرادة كل الدول الكراف في الاتفاقية، في محاربة الفساد، والمضي قدما نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية، لما فيه خير البشرية جمعاء.

ولذ نتطلع بكامل الاهتمام الى ما سيفرزُه هذا المؤتمر من خلاصات وتوصيات بناءة، فإننا نجدد الترحيب بكم، ضيوفا كراما ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم هيب المقام بيننا ، وداعين الله تعالى أن يكمل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".